كلية الحقوق
قسم القانون الجنائي

معاينة مسرح الجريمة من خلال شبكة المعلومات الدولية

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه فى الحقوق

من الباحث

توفيق عبد الله أحمد الخشاشنة

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

أ.د/ نبيل مدحت سالم (رئيساً)

أستاذ القانون الجنائي – كلية الحقوق – جامعة عين شمس

أ.د/ جميل عبد الباقي الصغير (مشرفاً وعضواً)

أستاذ القانون الجنائي – عميد كلية الحقوق سابقاً – جامعة عين شمس

د/ محمد سامي العواني (عضواً)

رئيس نيابة النقض الجنائي

١٤٣٨ هـ - ٢٠١٦ م

كلية الحقوق
قسم القانون الجنائي

صفحة العنوان

اسم الباحث: توفيق عبد الله أحمد الخشاشنة

عنوان الرسالة : معاينة مسرح الجريمة من خلال شبكة المعلومات الدولية

الدرجة العلمية: الدكتوراه.

القسم : القانون الجنائي

الكلية: الحقوق.

الجامعة: جامعة عين شمس.

سنة التخرج:

سنة المنح: ٢٠١٦

كلية الحقوق

قسم القانون الجنائي

رسالة دكتوراه

اسم الباحث: توفيق عبد الله أحمد الخشاشنة

عنوان الرسالة : معاينة مسرح الجريمة من خلال شبكة المعلومات الدولية

الدرجة العلمية: الدكتوراه.

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

أ.د/ نبيل مدحت سالم (رئيساً)

أستاذ القانون الجنائي – كلية الحقوق – جامعة عين شمس

أ.د/ جميل عبد الباقي الصغير (مشرفاً وعضواً)

أستاذ القانون الجنائي – عميد كلية الحقوق سابقاً – جامعة عين شمس

د/ محمد سامي العوانى (عضواً)

رئيس نيابة النقض الجنائي

الدراسات العليا

ختم الإجازة: أُجيزت الرسالة: بتاريخ / /

موافقة مجلس الكلية موافقة مجلس الجامعة

﴿ قُلْ بِفَضْلِ اللهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ

فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ﴾

(سورة يونس ، الآية ٥٨)

اهداء

- إلى روح والدي رحمه الله رحمة واسعة وأسكنه فسيح جناته.
- إلى معلمتي وملهمتي ، ونبع الحب والحنان ... إلى بسمة الحياة وسر الوجود ... إلى من كان دعاؤها سر نجاحي- أمي: أطال الله في عمرها ومتعها بوافر الصحة والعافية.
- إلى رفيقة دربي ... التي تشاركني كل أحلامي وطموحاتي... زوجتي: أم طارق التي تحملت عني الكثير فترة غيابي، فكانت خيرمعين لي جزاها الله عني خير الجزاء.
- إلى شقيقي وتوأم روحي الأستاذ خالد الخشاشنة (أبو حسام) حفظه الله ورعاة الذي لم يبخل عليّ بعلمه الوفير وخبرته الواسعة في تدقيق هذه الرسالة لغوياً... والله أسأل أن يجزيه عني خير الجزاء، وأن يبارك الله في عمره وعلمه، ويمتعه بالصحة والعافية.
- إلى من لا تحلو الدنيا إلا بوجودهم ... أبنائي وبناتي: تكبير وطارق وهديل وسجى ومحمد وأحمد... ليسيروا على هذا الطريق، طريق العلم والعلماء.
- إلى روح الصديق الوفي المرحوم الأستاذ فايز أحمد صبيح (أبو يزن) الذي لم يألو جهداً في تقديم كافة أشكال الدعم، والوقوف إلى جانبي خلال فترة إقامتي في القاهرة، فأسأل الله له الرحمة والمغفرة، وأن يجزيه الله خير الجزاء.
- إلى وطني الحبيب: الأردن.

شكر وتقدير

بسم الله الذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم، وأصلي وأسلم على من علم المتعلمين النبي الأمي الأمين

وانطلاقاً من الاعتراف بالمعروف ونسب الفضل إلى أهله، فإنه يسعدني ويشرفني أن أتوجه بأسمى آيات الشكر والتقدير والامتنان **للأستاذ الدكتور/ جميل عبد الباقي الصغير**، أستاذ القانون الجنائي وعميد كلية الحقوق سابقاً – جامعة عين شمس، على تفضل سيادته بالاشراف على رسالتي ولم أجد من الكلمات والعبارات ما يوفيه حقه على توجيهاته العلمية والمنهجية، ولم يبخل علي بثمين وقته ووفير علمه، ولم يكن للعمل أن يبلغ منتهاه إلا بحسن نصحه وعظيم توجيهاته. والتي كانت لها الدور الفعال والمؤثر في إخراج الرسالة بالصورة المرضية. والله اسأل أن يجزيه عني خير الجزاء، وأن يطيل الله في عمره ويبارك له.....أمين.

كما يسعدني أن أتقدم بخالص الشكر **والتقدير للأستاذ الدكتور/ نبيل مدحت سالم أستاذ** القانون الجنائي – كلية الحقوق – جامعة عين شمس ، الذي شرفني برئاسة لجنة الحكم على الرسالة رغم كثرة مشاغله ومسؤلياته المتعددة، فجزاه الله عني خير الجزاء.

كما أتقدم بعظيم شكري وتقديري **للأستاذ الدكتور / محمد سامي العواني** رئيس نيابة النقض الجنائي، الذي شرفني بقبول عضوية لجنة المناقشة والحكم على الرسالة رغم مسؤلياته الكبيرة ومشاغله الكثيرة ..... ولاشك أن مشاركته في مناقشة الرسالة ستثري البحث وسوف تكون ملاحظاته محل تقدير واهتمام.

وفي الختام اسال الله العلي القديران يكون هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وان بجعله عملاً نافعاً، ويسهل لي به طريقاً الى الجنة.

الباحث

مقدمة

لا شك أن الجريمة الإلكترونية المرتبطة بالتطور التكنولوجي أصبحت من أخطر الجرائم التي يجب أن نتنبه لها، حيث أن التقدم العلمي المذهل أدى إلى ثورة في عالم الاتصالات ونقل المعلومات، وأتاح سبلاً ووسائل جديدة للتعامل بين الأفراد والدول على حد سواء، والتي قوامها استغلال الحاسبات الآلية والشبكات المتصلة بها حول المعمورة، وخاصة شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) طريق البيانات السريع، وما نتج عنها أن أصبح العالم مجرد قرية إلكترونية صغيرة.

ومن هنا نتبين خطورة الحاسب الآلي وشبكة الإنترنت فهو كما وصفه الكاتب الأمريكي Arthur Miller (الحاسب الآلي) اشتهر بشراهته التي لا تشبع للمعلومات، وسمعته التي ذاعت حول عدم وقوعه بالخطأ، وذاكرته التي لا يمكن لما يخزن بها أن ينسى أو يمحى، فضلاً على أنه قد يصبح المركز العصبي لنظام رقابي يحول المجتمع إلى عالم شفاف نرى فيه بيوتنا عارية، وحياتنا الخاصة ومعلوماتنا المالية واجتماعاتنا وحالتنا الجسمانية والنفسية أمام مشاهد عابر [١].

كما ترتب على ظهور هذه الجرائم الإلكترونية، والتي تتم عبر الحواسيب وشبكات الاتصالات المختلفة، وجود إشكالات قانونية وإجرائية تقف عقبة أثناء التحقيق وجمع الأدلة، وفي هذه الحالة يحتاج الأمر إلى تعاون دولي في مجالات المعاينة الإلكترونية والتفتيش وتسليم المجرمين، وكذلك عند تنفيذ الأحكام الأجنبية الصادرة في هذا المجال.

ومن هذه المشاكل الإجرائية نذكر المعاينة الإلكترونية، ومدى إمكانية تطبيق القواعد العامة في المعاينة والتفتيش على الجرائم الإلكترونية، التي يندر غالباً أن يتخلف عن ارتكابها آثار مادية. وعلى ضوء ما سبق هل يمكن أن تتم

---

(١) د/ هشام محمد فريد رستم، قانون العقوبات ومخاطر تقنية المعلومات، مكتبة الآلات الكاتبة، أسيوط ١٩٩٥، ص ١٤٨.

المعاينة في المجال الإلكتروني بعد وقوع الجريمة، كما هو الحال في الجرائم التقليدية؟، حيث توجد الآثار المادية في مسرح الجريمة، فيكون من السهل إجراء المعاينة للأماكن والأشخاص عقب وقوع الجريمة مباشرة، في حين أن معظم الجرائم الإلكترونية، كالجرائم التي تقع على نظم الحاسوب والإنترنت عبارة عن كيان معنوي لا تتوافر فيه صفة المادة، سواء تعلق ذلك ببرامج الحاسوب، أو تعلق بما تشتمل عليه من بيانات ومعلومات ذات أهمية بالغة أحياناً، خاصة أن هذه الجرائم لا تعترف بالحدود بين الدول والقارات. إذ أن الطابع الغالب لجرائم الشبكة الدولية للمعلومات أنها تخترق الحدود، إذ يكفى أن نتصور أن الشخص العامل على الكمبيوتر فى واشنطن يستطيع أن يحول مبلغاً من المال إلى جاكرتا، مضيفاً إليه صفراً أو بضعة أصفار مرتكباً بذلك اخطر الجرائم في اختلاس الأموال وغيرها، أو أن يستخدم بعض الفيروسات ليعطب أنظمة حاسوبية بأكملها في بلد أخر، وهكذا [١].

وعلى ضوء ذلك نجد من يرى بعدم إمكانية تطبيق إجراءات المعاينة والتفتيش التقليدية على الجرائم الإلكترونية، التي تستخدم فيها التقنيات الجرمية كالحواسيب والإنترنت وغيرها من الوسائل الحديثة، وبالتالي هل يمكن القول بإمكانية تطبيق قواعد المعاينة كإجراء من إجراءات التحقيق على الجرائم التي ترتكب باستخدام الوسائل والتقنيات الحديثة وبسط حمايتها عليها؟ وهل تفي نصوص الإجراءات الجنائية التقليدية بمعالجة المشكلات الناتجة عن الجرائم الالكترونية؟، أم يلزم تعديل هذه النصوص بما يتواءم مع التطور التقني للمعلوماتية.

– وتجدر الإشارة أنه وعلى الرغم من وجود صعوبات كبيرة في معاينة الجرائم الإلكترونية، وكذلك تحديد معالم مسرح هذه الجرائم، والذي يوصف بأنه

---

(١) د/ محمد محي الدين عوض مشكلات السياسة الجنائية المعاصرة فـي جـرائم نظـم المعلومات، المؤتمر السادس للجمعية المصرية للقـانون الجنـائي، القـاهرة، ١٩٩٣، ص٣٦١.

عابر للحدود والدول، والذي بدوره كان دافعاً أن نجتهد في إيجاد الحلول وتذليل هذه الصعوبات، وذلك من خلال إلقاء الضوء على طبيعة هذه الجرائم، وكيفية التحقيق فيها وإثباتها، وطرق الحصول على الأدلة الرقمية من مسرح الجريمة، وأهمية هذا الدليل وقيمته في الإثبات الجنائي.

وعلى ضوء ما سبق يجد الباحث نفسه أمام تساؤلات قانونية كثيرة حول كيفية معاينة مسرح الجريمة الالكترونية، والانتقال عبر العالم الافتراضي في ظل القواعد التقليدية للمعاينة ؟، وكذلك التعامل مع مسرح الجريمة الإلكترونية في ظل الطابع العالمي للجريمة.

أهمية الدراسة: لموضوع معاينة مسرح الجريمة الإلكترونية أهمية بالغة، كانت حافزا لاختياره وتناوله بالبحث والدراسة، وتظهر هذه الأهمية من خلال ارتباطه الوثيق والمباشر بظاهرة جديدة وهي الجرائم الإلكترونية، التي بدأت تظهر وتنتشر مؤخرا، حيث تعتبر من الموضوعات الشائكة التي أخذت تشغل فكر فقهاء القانون الجنائي، نظرا لانتقال المجتمعات والدول إلى عصر المعلوماتية وزيادة الترابط عبر شبكات الاتصال الإلكترونية، مما سهل ارتكاب الجرائم بوسائل لم تكن معهودة من قبل. فالحاجة تبدو ملحة لمواجهة هذه الموجة من الجرائم غير التقليدية، نتيجة استخدام التكنولوجيا العلمية المتطورة، ووضع التشريعات الحديثة، سواء العقابية أو الإجرائية التي تعالج هذه المشكلات التي ظهرت مؤخرا نتيجة استخدام التكنولوجيا المتطورة في شتى مناحي الحياة. لذا لا بد من تضافر الجهود على المستويين الإقليمي والدولي لمواجهة هذا الطوفان من تلك الجرائم الإلكترونية والمعلوماتية، التي أصبحت ترتكب بوسائل وأساليب لا حصر لها، وباستخدام و سائل متطورة كاستخدام الكمبيوتر وشبكة المعلومات الدولية مستغلين وسائل الحداثة والتطور العلمي لمصلحة الإجرام والمجرمين.

وتأتي أهمية معاينة مسرح الجريمة الإلكترونية في هذا السياق، من خلال تتبع الإجرام الإلكتروني حيثما هو موجود، بغض النظر عن الأماكن التي يتواجد فيها، وبغض النظر عن الزمن الذي ارتكب فيه، طالما أن آثار الجريمة

مازالت ماثلة للعيان، والأدلة المترتبة على ارتكابها يمكن معاينتها ونسبتها إلى شخص أو أشخاص محددين.

كل هذا يتطلب بالضرورة من المهتمين المزيد من الدراسات والأبحاث ومتابعة نتائجها، وذلك بتطوير أساليب الوقاية من هذه الجرائم، سواءً أكانت بوضع التشريعات المناسبة، أو بوضع مزيد من وسائل الحماية العلمية أمام الإجرام الإلكتروني. وتبدو أهميته أيضاً من خلال إلقاء الضوء على أسلوب علمي وقانوني يمكّن من الاستعانة به في إثبات الجريمة التي تستعمل أجهزة الكمبيوتر، كما أنه سيساعد على بلورة الفهم الأكاديمي والجنائي للدليل الرقمي المستخرج من مسرح الجريمة الإلكترونية.

أهداف ومبررات الدراسة: حيث أن الدراسات والأبحاث الحديثة عموما لم تتطرق لموضوع معاينة مسرح الجريمة من خلال شبكة المعلومات الدولية، وإنما هي في معظمها تتكلم حول الجوانب الإجرائية الخاصة بالجرائم المعلوماتية، كتفتيش الأنظمة المعلوماتية، وضبط البيانات والمكونات المادية للحواسيب، لذا تأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على معاينة مسرح الجريمة في نطاق المعلوماتية، والذي يكمل الجوانب الإجرائية للجرائم المتعلقة بالإنترنت. لذا سيكون من المفيد البحث بعمق لمعرفة ما وصلت إليه الأنظمة القانونية المتقدمة في هذا المجال، مقارنة مع التشريعات العربية، ومن ثم التركيز على المعاينة الإلكترونية كأحد الجوانب الإجرائية الجنائية في التحقيق، وبالتالي إلقاء الضوء على العلاقة بين الجرائم الإلكترونية والدليل الرقمي المستخرج من أجهزة الكمبيوتر، مما يمكن أجهزة إنفاذ القانون (الشرطة، النيابة، القضاء) من التعامل مع الدليل الرقمي لبناء دليل جنائي مقبول أمام الجهات القضائية المختصة.

كما تمكن هذه الأجهزة من معرفة متى وأين يمكن استدعاء خبراء الكمبيوتر؟، وكيفية المحافظة على مسرح الجريمة الإلكترونية، واستخلاص الدليل الرقمي من الأجهزة التكنولوجية الحديثة.

مشكلة الدراسة: بالنظر إلى الطبيعة الخاصة التي يتميز بها مسرح الجريمة الإلكترونية، وما قد يواجه المحقق الجنائي من صعوبات وخطوات معقدة في سبيل إجراء المعاينة الإلكترونية من أجل الحصول على الأدلة، التي كما نعلم تكون مستودعها الوسائل الإلكترونية، ولذلك يمكن التلاعب بها وتغيير الحقيقة التي نسعى إليها. وعليه فتتلخص مشكلة الدراسة في كون معاينة مسرح الجريمة الإلكترونية تشكل تحديا جديدا أمام سلطات البحث والتحري عن الجرائم، يضاف إلى ذلك الطبيعة الدولية للجرائم الإلكترونية والتغير التقني المطرد في هذا المجال، والذي أدى إلى سهولة حركة المعلومات والبيانات بين الدول، وانتقال الفعل الجرمي عابراً الحدود، الأمر الذي يثير مشاكل غاية في التعقيد تتعلق بالاختصاص والسيادة وتسليم المجرمين الهاربين، وغيرها من المسائل التي تحتاج إلى تضافر الجهود من المجتمع الدولي لمكافحة هذا النوع من الجرائم المستحدثة.

وعلى ذلك تتطلب الإجابة على إشكالية الدراسة ردها إلى عناصرها الأولية طبقا للتساؤلات التالية:

١. كيف يمكن معاينة مسرح الجريمة الإلكترونية من خلال شبكة المعلومات الدولية(الانترنت)؟.
٢. هل تكفي القواعد الإجرائية المقررة للجرائم التقليدية كي تسري على معاينة الجرائم الإلكترونية؟
٣. ما مدى قدرة سلطات التحقيق التقليدية على إجراء المعاينة الإلكترونية لمسرح الجريمة؟
٤. هل يمكن الحصول على دليل إلكتروني من مسرح الجريمة مقبول أمام القضاء؟.
٥. ما أهمية التعاون الدولي في معاينة مسرح الجريمة الإلكترونية؟.

محددات الدراسة: سوف يتم التركيز في هذا البحث على الأحكام الإجرائية للمعاينة الإلكترونية لمسرح الجريمة، مبتدئين من الجوانب الإجرائية

التقليدية لمعاينة مسرح الجريمة الواردة في القوانين الإجرائية الجنائية، ومن ثم التركيز على مضمون البحث من خلال التدقيق والإطلاع على تجارب وتشريعات الدول المتقدمة في مجال التعامل مع مسرح الجريمة الإلكترونية، واستخلاص وجمع الأدلة من البيئة الإلكترونية.

صعوبات الدراسة: في هذا المقام لا يفوتنا أن نذكر أن ثمة صعوبات كانت عائقا أمامنا أثناء إعداد هذه الدراسة، وقد تمثلت في اختيار موضوع الدراسة، وذلك كون موضوع الدراسة:"معاينة مسرح الجريمة من خلال شبكة المعلومات الدولية"موضوعا حديثا لم يسبق بحثه بعمق من الناحية الجنائية بالتحديد، إلا أن هناك مجموعه من الدراسات والمراجع التي تناولت الجريمة الإلكترونية والإجراءات الجنائية إزاءها، دون التعرض لهذا الموضوع تحديداً. بالإضافة إلى ذلك، ارتباط الجريمة محل الدراسة بالكمبيوتر والحاسبات الآلية بما يتطلب بالضرورة الإحاطة بمكونات الحاسب الآلي وبنظام المعالجة الآلية للمعطيات والشبكات وبطرق الدخول إليها، وكل ما يتعلق بهذه الجرائم من تقنيات وحداثة، وهذا يتطلب جهدا فنياً، فضلاً عن الجهد القانوني.

منهج الدراسة: حرصنا في هذه الدراسة أن ننتهج نهجا منطقيا، لذا فاعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يهدف إلى وصف وتشخيص الموضوعات المختلفة للدراسة من جميع جوانبها وأبعادها، غير مقتصرة على الجانب النظري فقط، بل سيكون الجانب التطبيقي حاضراً في هذه الدراسة، بحيث نطبق القواعد التقليدية للقانون الجنائي والإجرائي على الجرائم الإلكترونية، وذلك من خلال تحليل الحقائق والمعلومات المرتبطة بتلك الموضوعات قيد البحث والدراسة، اذ تم تحليل مفرداتها ومكوناتها وردها الى عناصرها الأولية لاستخلاص أهم القواعد والأحكام ذات الصلة بالموضوع، من خلال قيامنا بشرح الموضوعات المختلفة التي عالجناها في هذه الدراسة، كتحليل كيفية المعاينة الإلكترونية لجرائم الشبكة الدولية وجرائم المعلوماتية، من خلال أجهزة الطب الشرعي الرقمي الحديثة. بالإضافة إلى تحليل الصعوبات التي تعترض إثبات الجريمة الالكترونية، وإيراد وقائع وقضايا عليها من مسرح

الجريمة الرقمية، واستخلاص النتائج التي ترتبت على ذلك التحليل. وقد اعتمدت الدراسة في ذلك على الأصول العامة للانتقال والمعاينة إلى مسرح الجريمة، وما نص عليه المشرع الجزائي من قواعد في هذا الشأن، مع الالتزام بالمنهج العلمي لما له من سمات تتصل بالتقنية المعلوماتية، والعمل على استخدام المصطلحات التقنية الحديثة، التي تتعلق بالمفاهيم الفنية المتعلقة بشبكة الإنترنت، واستخدامات الحاسب الآلي، والعمل على تطويعها لخدمة المصطلحات القانونية المرتبطة بموضوع الدراسة.

تقسيم الدراسة: لمعالجة الإشكاليات التي تم طرحها سابقاً، وفي ضوء كل هذه الاعتبارات التي تم الإشارة إليها، وللإجابة عن السؤال الذي طرحناه سابقاً، بخصوص ماهية المعاينة الإلكترونية، وكيفية الانتقال إلى العالم الافتراضي في ظل عالمية مسرح الجريمة. لذا فإننا سنعالج ابتداءً الأحكام الإجرائية المتعلقة بمعاينة مسرح الجريمة الإلكترونية على ضوء الأحكام الإجرائية الحالية لما لها من أهمية بالغة في الوقت الحاضر، ومن ثم معالجة الآثار المترتبة على هذه المعاينة لما تنطوي علية من آثار قانونية تحتاج إلى فقه يتعامل معها وقانون ينظمها. وعليه فقد إرتأينا تقسيم هذه الدراسة إلى فصل تمهيدي وبابين، حيث خصصنا الفصل التمهيدي نتحدث فيه حول مسرح الجريمة وأهميته في علوم التحقيق الجنائي، وما يميزه عن مسرح الجريمة الإلكترونية كمقدمة ترتكز عليها الدراسة.

في(الباب الأول) عرضنا فيه أهم الأحكام الإجرائية في معاينة الجرائم الإلكترونية كالمعاينة والتفتيش والضبط في البيئة الإلكترونية، والذي يتضمن مدى صلاحية مسرح الجريمة الإلكترونية للمعاينة(الفصل الأول) ومرحلة التفتيش والضبط الإلكتروني في مسرح الجريمة(الفصل الثاني). ومن ثم نتناول في (الباب الثاني) أهم الآثار والنتائج المترتبة على معاينة مسرح الجريمة الإلكترونية، وخاصة ما تعلق بطبيعة السلطة المختصة بمعاينة مسرح الجريمة الإلكترونية (الفصل الأول) وقدرتها على التعامل مع الأدلة والآثار الرقمية الناتجة عن هذه الجرائم(الفصل الثاني).

وبناءً عليه فقد حاولنا جاهدين التركيز على مسرح الجريمة، وكيفية التعامل معه في ظل الجرائم الإلكترونية الحديثة، وكيفية استخراج الأدلة الإلكترونية منه، في محاولة منا للمساهمة في كشف غموض تلك الجرائم، عن طريق استخدام الوسائل التكنولوجية المتطورة، وفي أخر الرسالة توصلنا لعدد من النتائج والتوصيات، سيتم إدراجها في خاتمة هذه الدراسة، راجياً من الله سبحانه وتعالى أن يوفقني ويسدد خطاي في إتمام هذا الجهد.

الفصل التمهيدي
مفهوم مسرح الجريمة